

## ورشة عمل

25% من مبانى حي طريق الجديدة تم هدمها واستبدالها بآبراج جديدة بعد عام 1992، تاريخ انطلاق مرحلة «إعادة الاعمار»، التي ارتكزت إلى الاستثمار وتجارة العقارات، بحسب إحصاءات استديو «أشغال عامة»، الذي افتتح، أول من أمس، في الجميزة، أولى ورشات العمل تحت عنوان «أن نرسم بيروت من روايات هسناجريها»، بهدف «تفكيك الحق في السكن والمدينة»

# الخطر الذي يتهدد طريق الجديدة

## هديك فرفور

حيّ العرب، الملعب البلدي، حرج بيروت، حارة اليهودي، السبيل، صبرا، الجامعة العربية، حمد، ساحة ابو شاكور ووطى المصيطبة، هي معالم رئيسية تُعرف بها منطقة طريق الجديدة. لا تزال الأخيرة تحتفظ بطابع عمراني مديني يميزها عن بقية الأحياء التي تشهد تحولات «تنسف» نسجها الاجتماعي. بمعنى آخر، لا تزال طريق الجديدة تتمتع بمفهوم «المدينة»، جماعات تتفاعل في ما بينها دفاعاً عن مصالح مشتركة، وفق ما يعرفها المعماري رفيف فياض. هذا ما خلصت إليه قراءة استديو «أشغال عامة» للواقع المديني في تلك المنطقة من بيروت، إلا أن هذه الخلاصة بدت «مبهمة» أو «غامضة» لا تستند إلى تعريف واضح للتفاعل والدفاع عن المصالح المشتركة، أي أنها لم توضح كيف تجرى ترجمة هذه المفاهيم النظرية على أرض الواقع. هل يقوم تفاعل فعلي بين القاطنين في طريق

الجديدة بفضي الى صراعات مدينية تعبر عن مصالح عامة؟

يشير استديو «أشغال عامة» الى أن معظم سكان طريق الجديدة هم من المستأجرين القدامى. وفيما كان معدل الوحدات المستأجرة في الكيلومتر المربع في بيروت 2000 وحدة سكنية عام 2004 (بحسب الإحصاء المركزي)، بلغ في منطقة المزرعة، حيث تقع طريق الجديدة، نحو 3400 وحدة سكنية مستأجرة في الكيلومتر المربع، وهو معدل يقدّر مرتفعاً، فيما قدر عدد عقود الإيجارات القديمة في هذه المنطقة بنحو 12557 عقداً.

تعدّ هذه المعطيات، ضرورية لفهم الواقع المديني في منطقة طريق الجديدة، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، لا سيما في ظل قانون الإيجارات الجديد. وبالتالي، فهم المخاطر والتحوّلات التي ستشهدها المنطقة، على صعيد نسجها الاجتماعي خدمة لـ «شراة» تجار العقارات والمستثمرين العقاريين التي عززتها سياسات الدولة، بدءاً من قانون البناء وصولاً الى القانون الحالي للإيجارات. هذه السياسات هي التي جعلت من بيروت «مدينة طارئة لسكانها»، وفق ما يصفها فياض.

يتوزع المستأجرون القدامى في طريق الجديدة، بحسب المسح الميداني الذي قام به «أشغال عامة» على الشكل التالي:

شارع عفيف الطيبي، وهو شارع مكوّن من مبان سكنية، غالبية طوابقها الأرضية عبارة عن محال تجارية، وسكان هذا الشارع خليط من المستأجرين القدامى ومالكي الشقق. أحياء أبو شاكور والطمليس، وهي الأحياء الأفقر في المنطقة، غالبية مبانيها لا تعد مرتفعة، إلا أنه «تم اختراقها بعدد كبير من المباني الجديدة التي استبدلت المباني القديمة».

شارع الرواس ومحيطه، خلال السنوات العشر الماضية، تغير شكل الحي «بشكل جذري»، بعدما تم هدم غالبية المباني القديمة وبالتالي إخلاء المستأجرين القدامى (سكان طريق الجديدة الأصليين)، واستبدلت هذه المباني بأبراج سكنية، حصل المالكون القدامى على عدد من الشقق فيها. ولا يزال الشارع يحوي عدداً قليلاً من المستأجرين القدامى. شارع حمد، تاريخياً، سكن هذا الحي سكان من ذوي الدخل المرتفع. بعد الحرب الأهلية أصبح تجمعا لعائلات متوسطة الدخل. عمرانياً هو من أكثر الأحياء التي تعتبر مبانيه القديمة في وضع جيّد ومحافظ عليها، وغالبية سكانها من المستأجرين القدامى.

## الحق في المدينة والسكن

سعيًا لتفعيل الحق في المدينة والسكن، ينظّم استديو «أشغال عامة» مجموعة من ورش عمل للشبان والشابات ممن لديهم/ن اهتمام في القضايا المدينية، وتتناول إشكالية السكن في بيروت مع التركيز على تجارب المستأجرين/ات القدامى في تأمين السكن في المدينة والخطر المتمثل في إخلالهم/ن.

في كل ورشة عمل، ستكون هناك تجربة جماعية في البحث الميداني وفي النقاشات التي تليه، للتعرف الى حيّ من أحياء بيروت من خلال روايات سكانه المستأجرين/ات، والأطلاع على تاريخ الحي، وتشكله، وملكيّة الأراضي فيه، وكذا المشاريع العقارية المخطّط لها.

للاطلاع على طبيعة ورش العمل:

<http://publicworksstudio.com>

<https://www.facebook.com/>

[events/494734494019968](https://www.facebook.com/events/494734494019968)

## تقرير

# توصية بتجميد مشروع سدّ جنته حتى أيلول

شركة جيكوم، قدمت قبل أسبوعين أو ثلاثة دراسة بيئية من 600 صفحة مع خرائط وصور لسدّ جنته. وعندما قدمت هذه الدراسة فتحت أبواباً جديدة لإعادة البحث بهذا الموضوع». جلسة أمس حضرها وزراء الطاقة والمياه آرثور نظريان، السياحة ميشال فرعون والثقافة ريمون عريجي. خرج بعدها نظريان واصفاً نقاشات اللجنة بأنها «تمثيلية».

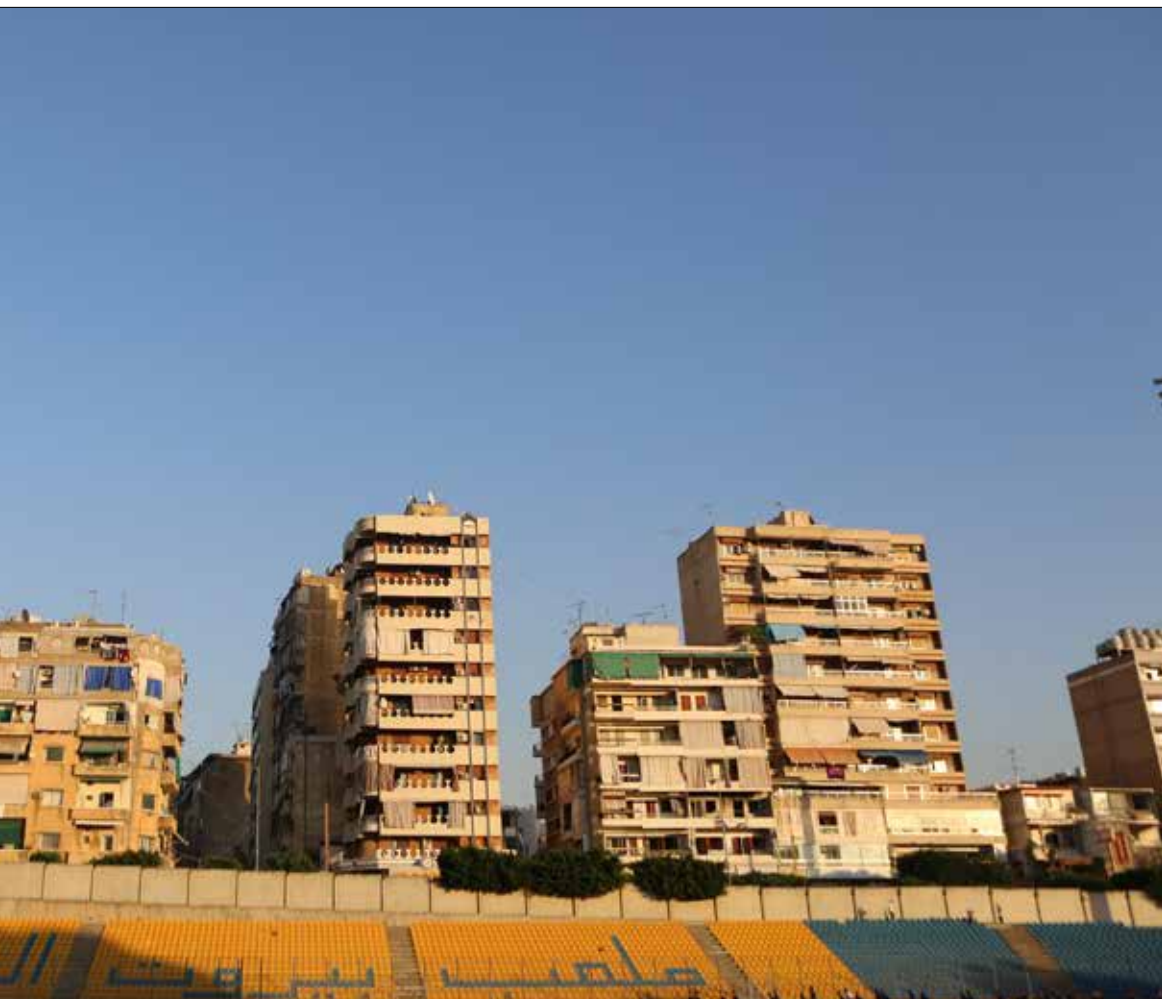
النائب نبيل نقولا قال «إن الموضوع يتحول من قضية إنسانية تقنية

لبنان. إثر الجلسة، قال قباني: «سدّ جنته موضوع ساخن منذ فترة، وفي البداية كان هناك تركيز على تقرير من مؤسسة ألمانية رسمية اسمها «بي آر»، أشارت فيه إلى أن هناك تسرباً هائلاً في سدّ جنته. وعندما حصل تشكيك في هذا الموضوع، عادوا وكلفوا شركة فرنسية كبيرة وضعت تقريراً مفصلاً. واتفق التقريران على أن السد لا يصلح. وبعد فترة عادت وزارة البيئة وطلبت دراسة للأثر البيئي لأنها لم توضع قبل ذلك، فكلفت مؤسسة لبنانية هي

خصوصاً أن هناك ممراً اسمه الممر الفينيقي». هذه الخلاصة وجدها النواب المؤيدون لسدّ جنته بمثابة «شعر»، وبحسب النائب قباني «كانت هناك محاولات لتسخيف مضمون الدراسة»، ما أدى إلى توتر في الجلسة واتهامات متبادلة على خلفيات سياسية. انتهت الجلسة على وعد أن تقدم وزارة البيئة تقريراً تقويمياً للدراسة في الأول من أيلول، وأن تقوم وزارة الثقافة الإرث الثقافي حسب دراسة مؤسسة مياه بيروت وجبل

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد قباني، أن «الدراسة البيئية، التي أشرف عليها المهندس أنطوان سلامة، تشير إلى المخاطر على النظام الإيكولوجي والثقافي والتنوع البيولوجي، وتشير أيضاً إلى إمكانية التدهور البيئي وأمور أخرى. وتخلص إلى أن وادي نهر إبراهيم هو فريد من نوعه، ليس في لبنان فقط، بل في كل منطقة حوض البحر المتوسط، وهو موضوع على لألحة التراث العالمي، ولم يصنف بعد، وأنه أهم موقع للتراث الفينيقي،

لا يزال مشروع سدّ جنته على نهر إبراهيم في جيبيل يثير جدلاً واسعاً، نظراً إلى المخاطر الجنته التي تهدد إرثاً طبيعياً مهماً والعيوب التقنية التي تقلل من أهمية هذا السدّ. أمس عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية جلسة لها، خصصت لمناقشة دراسة الأثر البيئي الحديثة، التي أجرتها شركة «جيكوم». وأوصت اللجنة «بتجميد العمل في سدّ جنته حتى منتصف أيلول المقبل»، بانتظار استكمال المناقشة.



شارع حمد، تاريخياً، سكن هذا الحي سكان من ذوي الدخل المرتفع (مروان بو حيدر)

أمر عدّه الشاب «غير سليم». في نهاية مداخلة، بخلص الشاب الى ان المضاربات العقارية التي يشهدها البلد لم تسلب أهل المدينة حقهم في السكن فحسب بل عززت الفرز الطائفي والمناطق. مداخلة خليل تكملها مداخلات لشابات كن يسكن طريق الجديدة، إلا أن أهاليهن، الذين هم من المستأجرين القدامى، أجبروا على ترك منازلهن. مريم، كانت تسكن في طريق الجديدة، إلا أن أهلها فوجئوا بإبذارهم بالإخلاء بهدف هدم منزلهم بعد «حبكة قام بها المالك»، حينها اضطروا الى ترك المنطقة والانتقال الى الضاحية.

اللائق هو ما تطرق اليه بعض سكان طريق الجديدة: سياسة غض نظر الدولة عن البناء العشوائي التي تقوم داخل المخيمات في المنطقة وعلى أطرافها. «في الداعوق، أعطى الدرك مهلة 24 ساعة للبناء، ومن وقتها بلشت العشوائية وبعدها لهلق بمباركة المسؤولين»، تقول احدي سكان طريق الجديدة الحاليين، لافته

صيدا بعيداً من أهله المستقرين في الخليج، أن «المغتربين لهم افضلية السكن بالمقارنة مع بقية أهل المدينة المستقرين فيها، لأنهم يملكون القدرة المالية على استملاك الشقق، فيما يجب ان تكون الأولوية لأهل المدينة»، مضيفاً أنه كان يسكن في صغره في منطقة «مختلطة اجتماعياً وطائفيًا»، وعندما انتقل بعد التسعينيات الى السكن في منطقة أخرى وجد انها «محددة لذوي الدخل المرتفع» وهو

حيّ العرب، حي تاريخي وسكانه من متوسطي الدخل وبغالبيتهم من المستأجرين القدامى. يشكل التعرّف إلى هذه الأحياء، مدخلاً ضرورياً يخدم ما يصبو اليه استديو «أشغال عامة»، في مشروع «أن نرسم بيروت من روايات مستأجريها»، وهو عبارة عن ورش عمل تشترك فيها مجموعة من الشابات والشبان للتعرف إلى منطقة من مناطق بيروت. افتتحت أول من أمس، في الجميزة، أولى ورشات العمل في ما يخص منطقة طريق الجديدة. شارك بهذه الورشة شبان وشابات، بعضهم من سكان طريق الجديدة، الذين تفاعلوا والخرائط التي تبين الأحياء القديمة في المنطقة وبناتوا «يتناقسون» في الاستدلال عليها مستمتعين بالسرد التاريخي للمنطقة الذي عرضته الناشطة عبير سقسوق، والبعض الآخر بدا مهتماً بأمور المدينة والحق في السكن، مركزاً الحديث على تجربة السكن لكل منهم. يقول خليل، الشاب الذي يسكن في

## لا تزال طريق

الجديدة تحتفظ بطابع عمراني مديني يميزها عن بقية الأحياء

